



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٣٥ مكرر) الصادر في يوم الأربعاء ١١ رمضان سنة ١٣٧٤ - ٤ مايو سنة ١٩٥٥ (السنة ٥١٢٦)

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يصدر بمصر أذونا على الخزنة بالشروط والأوضاع التي يحددها بما لا يتجاوز مبلغ مائة وخمسين مليون جنيه .

ويجوز عند الانتضاء والشروط ذاتها زيادة هذا المبلغ بما لا يتجاوز خمسين مليونا أخرى من الجنيئات بعد موافقة مجلس الوزراء على هذه الزيادة .

وتحل الأذون الصادرة بموجب الفقرتين السابقتين محل الأذون الصادرة بمقتضى القوانين رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ورقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها .

مادة ٢ - تعفى الأذون الصادرة طبقا لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلية .

مادة ٣ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١١ رمضان سنة ١٣٧٤ (٤ مايو سنة ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد

رئيس مجلس الوزراء

عبد المنعم القيسوني جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ.ح)

قانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥

بالإذن لوزير المالية والاقتصاد في إصدار أذون على الخزنة بمصر بما لا يتجاوز مائة وخمسين مليون جنيه

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ بالترخيص باصدار قرض لتمويل
القطن الذي تشتريه الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٤ بالإذن في إصدار أذونات على
الخزنة لتمويل عملية شراء الحكومة للاقطان ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛